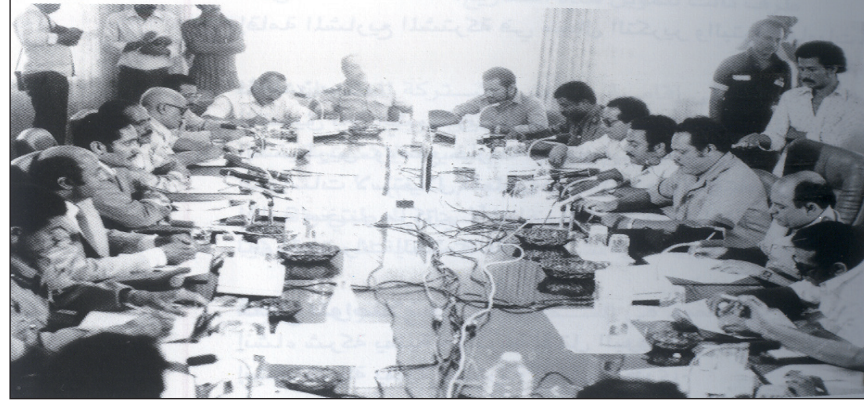


كل ملفات الحوار حول الوحدة



التوقيع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية في أبريل 1990م

والكويت، والتنسيق بين وفود الشطرين في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية.

3 - مايو 1980: عقد لقاء في مدينة عدن ضم عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء، وعلي ناصر محمد رئيس الوزراء، اتفاقاً على إقامة مؤسسات مشتركة بإدارة موحدة في القطاعات الاقتصادية كالغاز والمعادن والمواصلات والمصارف وخطط التنمية وقطاع السياحة.

13 يونيو 1980: الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس الوزراء، اتفاقاً على عدم دعم أي نشاط معادٍ لآخر، وإزالة المواقع العسكرية من مناطق الأطراف، ووضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على سيادة الوطن اليمني.

1 - سبتمبر 1980: الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، يعقدان في مدينة تعز لقاءً، تم فيه تدارس مجريات أعمال اللجان الوحدوية وسبل تعزيز وتفعيل دورها.

15 - سبتمبر 1981: اتفق الرئيس علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد، على تنفيذ المادة (9) من بيان طرابلس الصادر عام 1972م، والمتعلقة بإنشاء تنظيم سياسي موحد.

23 - نوفمبر 1981: عقدت في الكويت قمة يمنية هي الثانية برئاسة علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد، وبرعاية أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، بهدف إنهاء الخلافات وتنقية الأجواء بين الشطرين، بعد ازدياد حدة المواجهة في المناطق الوسطى.

30 نوفمبر 1981: قام الرئيس علي عبدالله صالح، بزيارة تاريخية إلى الشطر الجنوبي من الوطن، استمرت ثلاثة أيام، وعقدت قمة في عدن مع الرئيس علي ناصر محمد، اتفاقاً على إنشاء مجلس رئاسي برئاسة رئيسي شطري اليمن يختص بمتابعة كافة اتفاقيات الوحدة وتنفيذها والإشراف على اللجان الوحدوية... واتفقا على تنقل مواطني الشطرين بالبطاقة الشخصية.

30 - ديسمبر 1981: الإعلان عن انتهاء اللجنة الدستورية المشتركة بين الشطرين من إنجاز مشروع دستور دولة الوحدة الذي ضم (136) مادة، ووقع عليه رئيسا اللجنة عبدالله غانم وحسين الحبشي، ومقرها عمر الجاوي ومحمد الفسيل.

6 - مايو 1982: الاتفاق في تعز بين رئيسي شطري اليمن الرئيس علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، على تجاوز حالة عدم الاستقرار بين الشطرين، وتنفيذ اتفاق 13 يونيو 1980 الخاص بتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع اليمن، والعمل على حل أية مشاكل قد تطرأ بالحوار والطرق السلمية، وتأكيد استمرارية العفو العام.

15 - أغسطس 1983: احتضنت صنعاء أعمال الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى برئاسة الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، وصدر عن الدورة بيان مشترك تضمن الخطوات العملية التي تم إنجازها من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.

7 - سبتمبر 1983: سكرتارية المجلس اليمني الأعلى تجتمع في صنعاء، وتوقع على عدد من الإجراءات المتفق بشأنها، ومنها حرية انتقال المواطنين بين الشطرين.

15 - فبراير 1984: المجلس اليمني الأعلى برئاسة رئيسي الشطرين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، يصادق في ختام دورته الثانية التي عقدت بمدينة عدن على عدد من التوصيات التي قدمتها السكرتارية، وكلفها بمتابعة تنفيذ ما جاء في تقريرها.

19 - يناير 1985: التقى الرئيس علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في عدن، وذلك في إطار تواصل اللقاءات الوحدوية ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى، وقد حقق هذا اللقاء الذي استكمل في مدينة تعز، نتائج إيجابية أسهمت في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار على مستوى الوطن اليمني.

5 - مارس 1985: عقد الرئيس علي عبدالله صالح، وعلي ناصر محمد، اجتماعاً في صنعاء، بحثاً فيه العديد من المواضيع المتعلقة بالتنسيق والتشاور بين قيادتي الشطرين في إطار العمل الوحدوي المشترك.

10 - ديسمبر 1985: أقرت اللجنة الوزارية المشتركة لشطري الوطن في ختام اجتماعها الثالث في العاصمة صنعاء برئاسة رئيسي الوزراء عبد العزيز عبد الغني وحيدر أبو بكر العطاس، حرية تنقل المواطنين بين الشطرين، والموافقة على اللائحة الموحدة بشأن شروط خدمة الموظفين العاملين بالمشرعات

عبد العزيز عبد الغني وعلي ناصر اتفقا على تشكيل مؤسسات اقتصادية مشتركة 1980م

يحتفل الشعب اليمني بالعيد الوطني السابع والعشرين لقيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990م في ظل تداعيات خطيرة وتحديات تواجه الوطن والشعب وفي المقدمة منجز الوحدة العظمى، لاسيما مع استمرار العدوان على بلادنا الذي تقوده السعودية للعام الثالث...

اليوم نقف أمام العديد من الحقائق التاريخية التي تؤكد أن الشعب اليمني بكل قواه خاض نضالاً شاقاً من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فقد استنفد جهد قيادة الشطرين طوال ثلاثة عقود... ولم تكن أمامهم قضية أهم من قضية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية... كانوا يجربون على الحوار عقب مفادرتهم متاريس القتال إلى أن أدركوا أن خيار القوة لن يقودهم إلى الأمن والاستقرار وأنه لا مستقبل لليمن إلا بالوحدة.

إن مسيرة الوحدة اليمنية مرت بسبع محطات رئيسية لا يمكن على الإطلاق مقارنتها بخديعة ما يسمى بمؤتمر الحوار الوطني الذي رعاها الفار هادي.. وهذه المحطات تؤكد أن العمل الوحدوي أخذ مساراً علمياً مدروساً ومخططاً وليسنا بحاجة لحوارات جديدة إزاء قضية عُمِدت بالدم عام 1994م وتعمد من جديد بدماء أبناء الشعب اليمني للعام الثالث في مواجهة العدوان الغاشم الذي تقوده السعودية على بلادنا.. وبهذه المناسبة نجدها فرصة للتذكير بالحقائق التي أكدها موحد اليمن الزعيم علي عبدالله صالح.. والمتمثلة بسبع محطات مرت بها مسيرة الحوار من أجل الوحدة وهي محطة القاهرة ومحطة الكويت ومحطة طرابلس ومحطة الجزائر ومحطة صنعاء، ومحطة تعز ومحطة عدن.. والتي شهدت حوارات شاملة وجادة على مختلف المستويات في سياق الإعداد لإعلان الحدث الأعظم الذي توج تلك الحوارات يوم 22 من مايو 1990م، نعم لم تأت الوحدة بعاطفة ولا بالقوة، وإنما جاءت بفضل الروح الوحدوية لشعبنا، وقد شهد العالم مولد الجمهورية اليمنية خلفاً لنظامي الشطرين وتم إيداع وثائق الوحدة في الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي.. كما تم الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة.. ونضع أمام الجميع عناوين أبرز تلك الحوارات التي توجها الزعيم علي عبدالله صالح بتحقيق الوحدة في 22 من مايو عام 1990م.. بإعلان قيام الجمهورية اليمنية في عدن.. وبهذا الحدث التاريخي العظيم يعتبر أي حوار حول منجز الوحدة إعادة فتح الباب أمام مؤامرات الانفصال.. فإلى أبرز الحوارات:

إعداد: وحدة الرد



الزعيمان «صالح» و«فتاح» اتفقا على لجنة مشتركة لصياغة دستور دولة الوحدة في قمة الكويت



تشريع موحدة للدولة الجديدة، وتسريع اللجان الوحدوية المشتركة لعملها.

2 - أكتوبر 1979م: احتضنت العاصمة صنعاء لقاء بين الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة المجلس الأعلى ورئيس الوزراء، أكدوا خلالها الالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبين طرابلس



المواجهات المؤسفة... اتفقا على قيام اللجنة الدستورية المشتركة والمكلفة بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة، يصادق بعدها الرئيس علي ناصر محمد ودعوة مجلسي الشعب في الشطرين لانعقاد للموافقة عليه، ومن ثم تشكيل لجنة وزارية للإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة

- في 28 أكتوبر 1972: تم التوقيع على (اتفاقية القاهرة) بين رئيسي وزراء شطري اليمن، محسن العيني، وعلي ناصر محمد، وكان ذلك ثمرة لجهود الوساطة العربية، والجامعة العربية، بعد الحرب التي شهدتها قطبية والوازعية وغيرها، حيث توصل الجانبان إلى اتفاق على إنهاء الحرب وحتمية الوحدة بين شطري اليمن، وتعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الشطرين لمتابعة تنفيذ ما اتفق عليه، على أن يعقد لقاء لرئيسي الشطرين في نوفمبر من نفس العام.

- في 28 نوفمبر 1972: رئيسا شطري الوطن يوقعان (بيان طرابلس) الوحدوي، بعد عقد أول قمة يمنية، شهدت القاضي عبد الرحمن الرياني رئيس المجلس الجمهوري، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة، بحضور الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.. ونص البيان على إقامة دولة يمنية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية، والاتفاق على علم الدولة اليمنية الموحدة وعاصمتها صنعاء.

21 ديسمبر 1972: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لرئيسي شطري اليمن والرئيس الجزائري والرئيس الليبي والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، اجتماعها في صنعاء، لوضع خطة عملها، وحددت اجتماعات أربع من اللجان المشتركة بصنعاء والأربع الأخرى في عدن.

- في 15 أبريل 1973: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لكل من رئيسي شطري الوطن والرئيسين الجزائري والليبي والأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعها الثاني بمدينة عدن، والذي تم فيه بحث ما تم تنفيذه من توصيات الدورة الأولى، ورفعت اللجنة تقريراً إلى رئيسي الشطرين، كما قدم الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية، تقريراً حول سير تنفيذ الاتفاقات وسير عمل اللجان الفنية المشتركة.

4 - سبتمبر 1973: التقى رئيسا شطري اليمن في الجزائر القاضي عبد الرحمن الرياني وسالم ربيع علي، بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين، وفي اللقاء تم التأكيد على سرعة إنجاز لجان الوحدة أعمالها بما يتفق واتفاقية القاهرة وبين طرابلس.

10 نوفمبر 1973: عقد لقاء بين القاضي عبد الرحمن الرياني رئيس المجلس الجمهوري، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة، بمحافظتي تعز والحديدة، واتفقا على إيجاد صيغة مشتركة، على صعيد الاقتصاد الوطني لليمن الموحد.

15 - فبراير 1977: عقد إبراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة، وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة، اجتماعاً في مدينة قطيفة وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسؤولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخرارية، يجتمع مرة كل ستة أشهر في صنعاء وعدن بالتناوب، كما تم الاتفاق على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

- في 15 أغسطس 1977: قام سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي، بزيارة إلى صنعاء، التقى خلالها المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة، وبحثا خطوات المسار الوحدوي.

- في 28 مارس 1979: عقد الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية، وعبد الفتاح إسماعيل عقد قمة في الكويت وذلك عقب

نص اتفاق إعلان الجمهوري

(الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. المادة (2) بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيسا لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور. المادة (3) تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (31) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عند انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور. وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

جحة غير مخولة حق التعديل، وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ومنطلقاً من انتماه القومي والإسلامي والإنساني، فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادة الوطن اليمني ممثلة في الأخوين العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والأخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وذلك خلال الفترة من الرابع والعشرين حتى السابع والعشرين من رمضان 1410هـ الموافق 19 - 22 نيسان أبريل 1990م حيث تم الاتفاق على مايلي:

المادة (1) تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من أيار/ مايو عام 1990م الموافق 27 شوال 1415هـ (*) بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى

إن الوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماعية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1989 ومواصلة المشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة لقيادة العمل الوحدوي وتثبيت واجب المسؤولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات

ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية وقيام دولة الوحدة، وتقديرًا من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشريعة الكاملة للمشاركة الشعبية والديموقراطية في الحكم.

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشريعة الدستورية وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي